

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الثالث- من عمل بالسحر يقتل إن كان مسلماً، و يؤدب إن كان كافراً و يثبت ذلك بالإقرار، و الأحوط الإقرار مرتين، و بالبينة، و لو تعلم السحر لإبطال مدعي النبوة فلا بأس به بل ربما يجب.

و اما تاديب الكافر فليس في موثقه السكوني اشاره اليه و لا في روايه اخرى فلعله مستفاد مما ورد في موارد من المعاصي التي لاحد فيها و ورد فيها التعزير كما ورد في النباش و الهجاء و و قاتل الطير بين الصفا و المروه و من قال لولد الزنا يا ولد الزنا و غير ذلك او بروايه عمرو بن قيس:

كَلِينِي عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ (الرازي) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ (ابوسمينه) عَنْ (المفضل بن صالح) أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ ابْنِ دُبَيْسِ الْكُوفِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ (الماصر بترى) قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ أَشَعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَرْسَلَ رَسُولًا وَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابًا وَ أَنْزَلَ فِي الْكِتَابِ كُلِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَ جَعَلَ لَهُ دَلِيلًا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا وَ لِمَنْ جَاوَزَ الْحَدَّ حَدًّا قَالَ قُلْتُ أَرْسَلَ رَسُولًا وَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابًا وَ أَنْزَلَ فِي الْكِتَابِ كُلِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَ جَعَلَ عَلَيْهِ دَلِيلًا وَ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا» (وسائل ٢٨ ص ١٥)

و روايه اخرى للماصر:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسِ الْمَاصِرِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَمْ يَدْعُ شَيْئًا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَ بَيَّنَّهُ لِرَسُولِهِ وَ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا وَ جَعَلَ عَلَيْهِ دَلِيلًا يَدُلُّ عَلَيْهِ) وَ جَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى الْحَدَّ حَدًّا (وسائل ٢٨١٦)

فان المراد من الحد المجازات او التاديب او التعزير فان الحد قد استعمل في جميع الموارد كمن اتى امرته و هى حائض فيما رواه محمد بن مسلم:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْأَةَ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي اسْتِقْبَالِ الْحَيْضِ دِينَارٌ وَفِي اسْتِدْبَارِهِ نِصْفُ دِينَارٍ قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَدِّ قَالَ نَعَمْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ سَوْطاً رُبْعُ حَدِّ الزَّانِي لِأَنَّهُ أَتَى سِفَاحاً (وسائل ٢٨ ص ٣٧٦)

فاطلق على التاديب الحد بقريته ما فى روايه اسماعيل بن الفضل:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَتَى أَهْلَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ يَسْتَعْفِرُ اللَّهُ وَ لَا يَعُودُ قُلْتُ فَعَلَيْهِ أَدَبٌ قَالَ نَعَمْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ سَوْطاً رُبْعُ حَدِّ الزَّانِي وَ هُوَ صَاغِرٌ لِأَنَّهُ أَتَى سِفَاحاً (وسائل ٢٨ ص ٣٧٦)

فالدلالة على التاديب تامه الا ان الروايه ضعيفه السند و لكن يمكن ان يقال بان الساحر اما حربى فيقتل لحربه و اما ذمى فقد اخذ منه العهد عدم اتيان ما يخالف القوانين عندنا و من المعلوم ان السحر ممنوع فى المجتمع الاسلامى فاذا فعل فيؤدب و يعذر ليرتدع عن فعله

و تدل على اجراء التاديب و التعذير على الذمى اذا خالف ما هو ممنوع عند المسلمين صحيحه ابى بصير:

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مَهْرَانَ عَنْ دُرُوسَةَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ دِيَةِ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسِ قَالَ هُمْ سَوَاءٌ ثَمَانِمِائَةَ دِرْهَمٍ قُلْتُ إِنْ أُخِذُوا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَ هُمْ يَعْمَلُونَ الْفَاحِشَةَ أَيْقَامُ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ قَالَ نَعَمْ يُحَكَّمُ فِيهِمْ بِأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ (وسائل ٢٨ ص ٢١٩)

نعم هذا بيد الحاكم بمعنى انه ان راى ارتداعه بلا تاديب و لاتعزير فله الترك بخلاف الحد فانه لايعفى عنه اذا ثبت

اما طريق الاثبات فالاصل الاتبات باقرار واحد لانه نافذ فى حق المقر الا انه مر فى الساب و غيره ان الاحوط عند المصنف الاتبات بالاقرار مرتين لان كل اقرار بدل شاهد و بما ان السحر يثبت بالبينه و هى الشاهدين فنحتاج الى اقرارين و قد مر ان بدليه الاقرار من الشاهد خاص بباب الزنا للدليل و لا دليل على بدليته فى غير الزنا فيبقى

على القاعده من اثباته باقرار واحد نعم الاقرار اذا كان عن اختيار و شعور و فى غير موضع التهمه و الا فلو كان فى موضع التهمه او عن غير اختيار بل عن كره او لا عن شعور كاقرار السكران او النائم فلايفيد الف اقرار

و اما كفايه البيئه فلانها المستفاد من الكتاب و السنه بان البيئه احدى قائمه القضاء و الحكم فى الاسلام كما هو عند العقلاء كما فى القرآن من قوله فاستشهدوا شهيدين من رجالكم و فى السنه فى موارد كثيره فى الحدود كحد الزنديق و قبول كون المشهود لها هى التى فى الستر و ثبوت الهلال و الشهاده على الشهاده و الطلاق و فى الساحر و هى روايه زيد بن على:

محمد بن الحسن الطوسى بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ (منبه بن عبدالله) أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ (الكلبي العامي) عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ (الواسطى) عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ ع قَالَ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَنْ السَّاحِرِ فَقَالَ إِذَا جَاءَ رَجُلَانِ عَدْلَانِ فَيَشْهَدَانِ عَلَيْهِ فَقَدْ حَلَّ دَمُهُ (وسائل ٢٨ ص ٣٦٧)

و السند معتبره لوثاقه منبه و الحسين علوان بشهاده النجاشى و ان تردد التوثيق منه بين الحسن اخيه و هو و اما عمرو بن خالد فقد ذكر الكشى ان ابن فضال وثقه فالروايه معتبره

و اما اباحه تعلم السحر لابطال مدعى النبوه فلانه لا دليل على حرمه تعلم السحر لغير السحر فان الظاهر من روايه اسحاق بن عمار ان تعلم السحر حرام للسحر حيث قال آخر عهده من ربه و القائل بالتوحيد و ربوبه ربه القائل بعدم مشروعيه اعمال السحر و الافساد و لكن يتعلمه لابطال افساد الساحر و ابطال قوله و فعله فلا تشمله الروايه و لا يصدق عليه الساحر نعم اذا كان لابطال مدعى النبوه و كان المدعى لو لم يبطل قوله يفسد الناس و كان الابطال منعا عن منكره و منعا عن وقوع الناس فى فتنته فهو واجب من باب المنع عن المنكر و الدفاع عن المؤمنين و المستضعفين